



مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

مخطوطة

الدر المختار في شرح تنوير الأبصار (الجزء الثاني)

المؤلف

محمد بن علي بن محمد (الحصكفي)

ملاحظات

يوجد في أولها فهرس للمخطوط

مكتبة
الشيخ
المفتي
عبد الله بن عبد الرحمن
بن عبد الله بن عبد الرحمن

۳۸۷

3

فصل



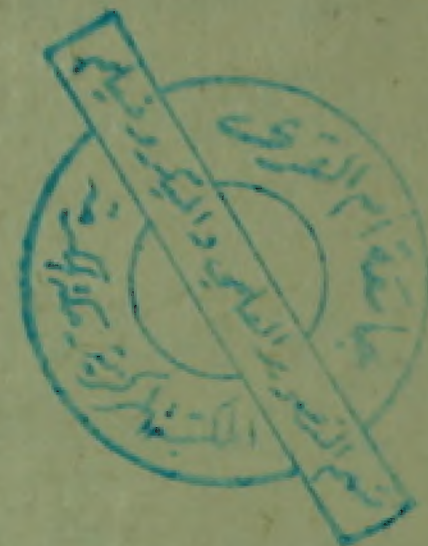
فهرسة الجزء الثاني من الدر المختار على متن تنوير الابصار

كتاب البيوع	مصل	باب خيار الزبط	باب خيار الرؤب	باب خيار	باب البيع الفاسد	فصل في الفضول
١	٤	٦	١٠	١١	١٧	٢٥
باب الافاقه	باب المراجعة والتولية	فصل في بيع عقار	فصل في الغرض	باب الربا	باب الحقوق	باب الاستحقاق
٢٧	٢٩	٣١	٣٣	٣٤	٣٦	٣٧
باب السلم	باب المتفرقات	باب الصرف	كتاب الخفاه	باب كفالة الرجل	كتاب الخفاه	كتاب الخفاه
٣١	٤٤	٤٧	٥١	٥٩	٦١	٦١
فصل في الحبس	باب التحكيم	باب كتاب القاضي	كتاب الشهادات	باب القبول وعدمه	باب الاختلاف في الشهادة	باب الشهادة
٦٥	٧١	٧١	٧٧	٨٠	٨٥	٨٧
باب الرجوع عن الشهادة	كتاب الوكالة	باب الوكالة في البيع والشراء	فصل في الوكالة	باب الوكالة بالخصوص	باب عزل الوكيل	كتاب الدعوى
٨٨	٨٩	٩١	٩٣	٩٥	٩٨	٩٩
باب التحالف	فصل في دفع الدعوى	باب دعوى الرجعي	باب دعوى	كتاب الاقرار	باب الاستثناء وما في معناه	باب اقرار المريض
١٠٥	١٠٧	١٠٨	١١١	١١٤	١١٧	١١٩
فصل في مسائل كتاب الصلح	فصل في الصلح الواقع	فصل في التنازع	كتاب المضاربة	باب المضارب	فصل في المتفرقات المضاربة	فصل في المتفرقات المضاربة
١٢٤	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٢٩	١٣٠	١٣٠
كتاب الابداع	كتاب العارية	كتاب الهبة	باب الرجوع في الهبة	فصل في مسائل متفرقة	كتاب الاجارة	باب ما يجوز من الاجارة
١٣٤	١٣٨	١٤١	١٤٢	١٤٦	١٤٨	١٥٢
باب الاجارة	باب ضمان الاجير	باب فسخ الإكلة	باب المكاتب	باب ما يجوز للمكاتب ان يفتد	باب كتاب العبد المسترك	باب موت المكاتب ومجده
١٥٦	١٥٩	١٦٢	١٦٦	١٦٧	١٦٩	١٦٩



كتاب الولا	فصل في السلم رجل على يداخر	كتاب الاكراه	كتاب الحجر	فصل في بيع الصو في الاختلام	كتاب الاذون	كتاب البيوع
١٧١	١٧٢	١٧٢	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٨٠
فصل في غيب ما غصبه	كتاب الشفعة	باب طلب الشفعة	باب ما ثبت في فيه	باب ما يطهرها	كتاب القمه	كتاب المسافات
١٨٤	١٨٧	١٨٨	١٩١	١٩١	١٩٤	٢٠٠
كتاب المزارعة	كتاب الذبائح	كتاب الاضحية	باب الخطر والإرهاق	فصل في البس	فصل في نظر الرجل من الرجل	باب الاستبراء
١٩٨	٢٠٢	٢٠٤	٢٠٨	٢١٠	٢١٢	٢١٣
فصل في البيع	كتاب اجبااء الموات	فصل في الشرب	كتاب الاسرى	كتاب الصيد	كتاب الرهن	باب ما يجوز الرهن وما لا
٢١٦	٢٢٤	٢٢٥	٢٢٧	٢٢٩	٢٣٢	٢٣٤
باب الرهن	باب الضيق في الرهن	فصل في رهن عصير	كتاب الجنائيات	باب القود	فصل في الفعليين	باب الشهادة في القتل
٢٣٣	٢٣١	٢٣١	٢٤٣	٢٤٨	٢٥١	٢٥٣
كتاب الهبات	فصل في الشجاج	فصل في الجنين	باب ما يحدث للرجل في البطن وغیره	فصل في الحائط المائل	باب جنابة البهيمة	باب جنابة المملوك
٢٥٤	٢٥٦	٢٥٨	٢٥٩	٢٦١	٢٦٢	٢٦٤
فصل في غصب العين وغيره	باب الفساده	كتاب الحافل	كتاب الوصايا	باب الوصيه	باب العتق في المرض	باب الوصيه بالاقارب
٢٦٦	٢٦٧	٢٧١	٢٧٢	٢٧٦	٢٧٩	٢٨٠
باب الوصيه بالخبره والكنى والتمتع	فصل في وصايا الذمي	باب الوصي	فصل في تراهة الاوصيا	كتاب الخنثى	مسائل شتى	كتاب الفرائض
٢٨٢	٢٨٣	٢٨٤	٢٨٦	٢٨٩	٢٩٠	٢٩٦
فصل في العصبة	باب العول	باب توريث ذوي الارحام	فصل في المفقرة والحرق	فصل في المناكحة	باب مخارجه الفروض	
٢٩٩	٣٠١	٣٠٣	٣٠٤	٣٠٤	٣٠٤	

الجزء الثاني من الدر المختار



في حق السجدة

712

✓ 11

بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب البيوع
 ما فرغ من حقوق العبادات والعقوبات شرع في حقوق العباد والمال
 ومناسبتة للوقوف اذ قال الملك الى مالك وهذا اليه فكانا
 بسيط ومركب وجميع باعتبار كل من البيع والمبيع والتمتع اجماعا
 انواعا اربعة ثمانية موقوف فاسد باطل ومقابضة صرف سلم
 بيع مطلق ومراجعة تولية وضيق مساومة **هولعة** مقابلة
 شيء بشي ما لا او لا بديل وسروة بمن جسر وهو من المصادد
 ويستعمل منفذ ما ومن للتاكيد وبالام يقال بعثك الشيء وبغته
 لك فمى زائدة قاله بن القطاع وباع عليه القاضى اى بلاء رضاه
 وشرعا **مبادلة** **شيء بغيره** **في بيعه** **بمحل** خرج غير مرغوب
 كتراب وميتة ودم **على وجه مفيد** **مخصوص** اى بالاجاب او
 نقاط فخرج التبرع من الحائنين والهبة بشرط العوض وخرج
 بمفيدة لا يفيد فلا يصح بيع درهم بدرهم استنوبا وزنا وصفة

لكن
 لكونه

ولا

١٣٩٤/١/١٩
 ١٣٩٤/١/١٩

ولا منافعة احد الشريكين حصنة دار حصنة الاخر صيرفنة ولا اجارة
 السكنى بالسكنى اسباب **ويكون بقول وفعل اما القول فبالاجاب**
والقول وهما زكته وشرطه اهلية المتفاقرين ومحلها المال
 وحكمه بثبوت الملك وحكمته نظام بقاء المعاشر والعالم وصفته
 مباح مكروه حرام واجب وثبوتها بالكتاب والسنة والاجماع
 والقياس **فالاجاب هو ما ذكرنا او لا من كلام احد العاقرين**
الدال على التراضي فبذلك اقتضاء بالاية وبيانا للبيع الشرعي ولذا
 لم يلزم بين المالك وان انعقد ولم ينقذ مع المصلح لعدم الرضا
 بحكمه معه هذا ويرد على التعريفين ما في التتارخاينة لو خرجا
 معاصح البيع لكن في التفتيش لو كانا معاصم ينقذ كما قالوا
 في السلام وعلى الاول ما في الاشياء تكرار الاجاب مبطل للاول
 الا في عتق وظلاق على ما لا وسيجي في الصلح وفي المنظومة
 المحببة
 • وكل عقد بعد عقد جديدا • فابطل الثاني لرأسدا
 • فالصلح بعد الصلح اضمحلالا • كذا النكاح ما عدا مسائلا
 • منها السابعة الشراعية • كذا كفالة على ما صرحوا
 • اذ المراد صاح في المحقق • منها اذ اريد في التوثيق
وصاغة عن كل لفظين ببيان عن معنى التملك والتملك
ما صينين كبعث واستترت او خالين كصا رعين لم يفرنا بسوف
 والسين كما بيك فيقول استترينه او احدهما ما صي والآخر حال
 ولكن **لا يحتاج الاول الى بنية بخلاف الثاني** فان روي به الاجاب
 للمحال صح **على المصحح** والا لا اذا استعملوا للمحال كاهل خوارزم

راده فكلما صني وكما يملك الان لنخضه للحال واما النخص للاستقبال
فكل امر لا يصح اصلا الا ما مر اذا دل على الحال كخذه بكذا فقال
اخذت او رصيت صح بطبق الاقتضا قلحفظ **ونصح اضافة**
الى عضو يصح اضافة الفتق اليه كوجه وخرج والا لا كظهر ويطن
وقل ما دل على معنى بعث واستنريت نحو **قد فعلت ونعم وهات**
والنمر وهولك او عيذك او فداك او خذك **قنول** لكن في الولول الجية
ان بدا البايغ فقبل المستري بنعم لم ينفعه لانه ليس بتحقيق
وبعكسه صح لانه جواب وفي القضية نعم بعد الاستفهام كبل بعث
منى بكذا بيع ان نقدا الثمن لان التقدد ليل التحقيق ولو
قال بعثته فبلغه بافان فبلغه غيره جاز فليحفظ **ولا يتوقف**
شطر العقد فيه ايما البيع **على قبول غاييب** فلو قال بعث
فلان الفلاني فبلغه فقبل لم ينفع **اتفاقا** الا اذا كان
بكتابة او رسالة فيعتبر مجلس بلوغها كما لا يتوقف **في النكاح**
على الاظهر خلافا للثاني فله الرجوع لانه عقد معاوضة
بخلاف الخلع والفتق على مال حيث يتوقف اتفاقا فلا رجوع
لانه يمين **عناية واما الفصل في التقاطي** وهو المتناول فانوس
حنس ونفس خلافا للكرخي **ولو التقاطي من احد الجانبين**
على الاصح فتح وبه يفتي فينص **اذا لم يصح معه** مع التقاطي
بعد الرضي فلو دفع الداهم واخذ البطاطح والبايع يقول
لا اعطيهما بخام ينفعهما كما لو كان بعد عقد فاحلاصة ويزال
وصرخ في البحر بان لا يجاب والقبول بعد عقد فاسد لا ينفع
بما قبل فبنا ركة الفاسد ففتي ببيع التقاطي بالاولى وعليه
فيحمل ما في الخلاصة وغيرها على ذلك وتامه في الاشياء

البيع

الضوايد

الفوايد اذا بطل المتضمن بطل المتضمن والمبني على الفاسد
فاسد **وقيل لا بد** في التقاطي **من الاعطاء من الجانبين وعليه**
الاكثر قاله الطرسوسي واختاره البرازي وافتى به الحلواني
والكتفي الكرماني بنسليم المبيع مع بيان الثمن فتحد ثلاثة
اقوال وقد علمت المفتي به وحررنا في شرح الملتقى صحة الاقالة
والاجارة والعرف بالتقاطي فليحفظ **فدفع** ما يستحق
الانسان من البياع اذا جاسبه على انما لها بعد استئلاكها
جاز استئصالها ببيع الثمن التي يكتسبها الديوان على العمال
لا يصح بخلاف بيع خطوط الامانة لان مال الوقف قائم كمة
ولا كذلك هنا اشياء وقينة ومفاده انه يجوز للمستحق
بيع خبره قبل فنضه من المشرق بخلاف الجندي **بحرو**
في النهر وافتى المص بطلان بيع الحامكة لما في الاشياء
بيع الدين انما يجوز عن الديون وفيها وفي الاشياء لا يجوز
الاعتناء عن الوظائف بالاقاف وفيها في اخرجت تراض
العرف الخاص لكن افتي كبريا عنه بانه وعليه يفتي بجواز
التزول عن الوظائف بمال ويلزوم خلوا حوائثت فليس
لرب احد انوث اخراجها ولا اجازتها لغيره ولو وفقا اتقي
بالخصا ومن مهن المفتي للمص مهربا للولول الجية عمارة
في ارض بيعت فان بناء واسجار جاز وان كسر انسا او كسر
انما روخوه مما لم يكن ذلك بمال ولا بمصني مال لم يجز انتهى
قلت ومفاده ان بيع السكة لا يجوز وكذا زهيمها ولذا جعلوه
الان فراغا كالوظائف فليجروا انتهى وسند كرمي ببيع الوفاء
وينفقد ايضا بلفظ واحد كما في بيع القاضي والوصي والمرب

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

القذاع ولو باع موحلا صرف لشره به بقتى ولو اختلفا فى الاجل
فالقول لما فيه المافى السلم ولو فى قدره فله صدعى الاقل والبيئة
المشتري ويبطل الاجل بموت المديون **ف** شروع باع بحال
ثم اجمله اجملا معلوما او مخرجه ولا كثر وز وحصاد صار موحلا
منية له الف من شئ مبيع فقال اعط كل شئ مائة فليس
بناجيل **ب** زارته عليه الف شئ جعله ربه نجوما ان اخل بنج
حل البافى فالامر كما شرط **م** لنتق او هي كثر الوقوع قلت
وما يكثر وفق عه ما لو شري بقطع راحة فلكدت بضربه
جد بدة كتمتها يوم البيع من الذهب لا غفران لا يمكن الحكم
الحكم بثلثا المنع السلطان منها ولا يدفع فتحتمى ما من الفضة
الحديدة لانها عالم بصل بقلب غشها فخذها ورد بها سرا
اجماعا اما غلب غشها ففقد اخلاق كما سيجى فى فصل
القبوض فتنه وبه اجاب سقدي افندي **وهذا اذا بيع**
بمن دى فلو بعتى فسد فتح او بخلاف غشها ولم يحمله
قدر لما فيه من ربا النساء كما سيجى فى باب **والاجل ابتداء**
من وقت التسليم ولو فيه خيار فخذ سقوط الخيار عنده
حايبة **والمشتري** بئى موحل الى ستة منكرة **اجل ستة ثمانية**
مثل تسليم البائع **السلعة** على المشتري **ستة الاجل** تحصيل
لغايرة التاجيل فلو مبيعة او لم يمتنع البائع من التسليم
لا اتفاقا لان التقصير منه **والمن المسمى** قدره لا وضعه
بصرف مطلقة الى غالب **تقد البلد** بل لا تفقد جميع قناوي
لانه المتعارف وان اختلف التقود مالبة كذهب شريفي
وبند في فسد الفقد مع الاستوائى **واجبا اذا بين**

ففيهما
ولو في مصنف القول
والبيان للشارح

الاول وان كان فيهم من يرك من المتين من بيت نصيبه من الاول
 من الثاني او وقفه ونصيبه من الثاني فيما في يد الميت الثاني
 او وقفه **ولومات ثالث** قبل القسمة **جعل المبلغ** الثاني
مقام الاولى وجعل الثالثة مقام الثانية في العمل **وهكذا**
 كل ما كانت ولحد تقسيمه مقام الثانية والمبلغ الذي مقام
 الاولى الى ما لا يتناهي وهذا علم العمل فلا تقبل انتمى واسه
اعلم باب **مخارج العزوض** المذكورة في القرآن
نوعان الاول النصف ومخرج كل كسر سمي كالربع من اربعة
 الا النصف فانه من اثنين والربع من اربعة **والثاني من ثمانية**
والثاني الثلث والثالث كلاهما من ثلاثة **والسدر**
من ستة على النصف والنصف فتقول مثلا **المن** ونصف
 ونصف نصفه او تقول النصف ونصفه ونصف نصفه
 قلت واخصر الكل ان يقال الربع والثلث ونصف كل ونصف
 فاذا جاز السيلة من هذه العزوض احاد فمخرج كل فرض
 منفرد سمي **النصف** كما مر واذا جامعتي او ثلاث ولها
 من نوع واحد فكل عدد يكون مخرجا لنصفه وانصافه
 كالسنة هي مخرج للسدر ونصفه ونصف نصفه
فانما اختلط النصف من النوع الاول **بكل النوع الثاني**
 اي الثلاثة **الاخر او ببعضها** فاذا كان في المسئلة نصف
 وثلثان وثلث وسدر كزوج وشققتين واثنين لام وام
او اختلط الربع من النوع الاول بكل الثاني او ببعضه فاذا
 كان في السيلة زوجة ومن ذكر **فمن اثني عشر** لثلاثهما من
 ضرب الاربع في ثلاثة لموافقته الستة بالنصف او اختلط

المن

المن من النوع الاول ببعض الثاني واما بكله فغير منظور
 الى على راي ابن مسعود او في الوصايا فلحفظ **من اربعة**
وعشرين كزوجة وبنتين وام لثلاثهما من ضرب الثمانية
 في ثلاثة لما قدمنا من موافقة الستة بالنصف ولا يجتمع
 اكثر من اربع فرض في سيلة واحدة ولا يجتمع اكثر من
 اصحابها اكثر من خمس طوائف ولا ينكس على اكثر من اربع فرق
واذا انكس سهام فزرق عليهم ضربت عددهم في اصل السيلة
 وعولتها ان كانت عايلة **كأزوجة واخوين** للمائة الربع يبقى
 لهما ثلاثة لا تستقيم ولا توافق فا ضرب اثنين في اربعة فتخرج
 من ثمانية ايضا فاذا انكس سهام فزريقين او اكثر وعددهم
روسهم ثمانية ضربت احد الاعداد في اصل السيلة كثلاثة
بنات وثلاثة اعمام فتكتفي باحد المتماثلين فا ضرب ثلاثة
 في اصل السيلة تكن تسعة منها تسع وان انكس على ثلاث فرق
 او اربع فاطلب الساركة او بين السهام والاعداد ثم بين الاعداد
 والاعداد ثم افعل كما فعلت في الفريقين في المداخلة والمبا
 والموافقة والمباينة فما حصل يسمى جزء السهم فا ضرب به
 في اصل السيلة اسارة اليه بقوله **وان دخل بعض الاعداد**
في بعض كاربعة زوجات وثلاث جدات واثنى عشر عمما
ضربت كذا الاعداد فدخل اهلها في اصل السيلة وهو
 اثني عشر تكن مائة واربعة واربعين منها تسع وان واقف
 بعضها بعضا كاربعة زوجات وخمسة عشر حدة وثمان عشرة
 بنتا وستة اعمام ضربت وفق احداهما اي احد الاعمام
 في جميع الاخر ومخرج في وفق الثالث ان وافق والا في

جميعه ثم الرابع كذلك ثم المجتمع وهو جزء السهم وهو في
 مئلتا مائة وثمانون في أصل المسيلة وهو هنا أربعة وعشرون
 يحصل أربعة آلاف وثلاثمائة وعشرون منها تخرج وان
 ثبات اعداد روس من انكسر عليهم سهامهم كما مر اثني
 وعشرين ثبات وست جدات وسبعة اعمام صربت احدهما
 اي الاعداد في جميع الثاني والحاصل في جميع الثالث
 والحاصل في جميع الرابع يحصل جزء السهم وهو هنا مائتان
 وعشرة لتوافق روس الثبات والجدات لساهم بالانصف
 فاصرونا في أصل المسيلة وهو هنا أربعة وعشرون يحصل
 خمسة آلاف واربعون ومنها تستقيم وان اردت معرفة
 التماثل والتوافق والتداخل والتباين بين العددين
 هذه مقدمة يحتاج اليها في تقسيم التركة فاما كل العددين
 المختلفين كون احدهما مساويا للاحد كثلاثة وثلاثة وثلاثة
 العددين المختلفين باجدا من عليهما اما بان بعد اقلهما
 الاكثري يعنيه او يكون اكثر العددين مستقيما على الاقل
 فسمه صحيحة بلا كسر كقسمة الستة على ثلاثة او اثنين
 وتوافق العددين ان لا بعد اي لا يبقئ اقلهما الاكثر لكن
 بعدهما عدد ثالث كالثمانية مع العشرين بعدهما كما
 اربعة فينتوافقان بالربع وتباين العددين ان لا بعد
 العددين المختلفين معا عدد ثالث اصلا كالسبعة مع
 العشرة واذا اردت معرفة التوافق والتباين بين العددين
 المختلفين اسفط الاقل من الاكثري من اجابتيين مرارا حتى
 اذا التقيا في درجة واحدة فان توافقا في واحد ثباتا

والواقف

والواقف وان توافقا في اثنين فبالانصف او ثلاثة
 فبالثالث هكذا الى العشرة وتسمى الكسور المنطقة او
 احد عشر فيجزء من احد عشر وهكذا وتسمى الامم واذا اردت
 معرفة نصيب كل فريق كالبنات والجدات والاعمام
 وغيرهم من التصحيح الذي استقام على الكل فاصدوب ما كان
 له اي لكل فريق من أصل المسيلة فيما في جزء السهم الذي
 صرته في أصل المسيلة يخرج نصيبه اي ذلك الفريق
 ثم اذا اردت معرفة نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق
 صربت سهام كل وارث في جزء السهم المصنوب يخرج
 نصيبه والموضح طريق النسبة وهو ان تنسب سهام كل
 فريق من أصل المسيلة الى عدد روسهم وحينئذ تقطبي
 بمثل ذلك النسبة من المصنوب لكل واحد من احاد ذلك
 الفريق واذا اردت قسمة التركة بين الورثة والعزما
 يعني كلا وحده لا معا لتقدم العزما على قسمة الموارث
 كما في شرح السراجية لجيدر فان كان بين التركة والتفجيج
 مماثلة فقط اهدا وموافقة صربت سهام كل وارث من
 التصحيح في جميع التركة كذا في شرح المتن والشرح والموافقة
 للسراجية وعندها في وقت التركة وانما يصدر في جميع
 التركة عند المباشرة وهذا المعروف نصيب كل فرد
 وتعمل كذلك في معرفة نصيب كل فريق منهم واما فضا
 الديون فان وفي فيها وان لم يوف وتقدر العزما ينزل مجموع
 الدين كالتفجيج للمسيلة وينزل كل دين غيرهم كسهمه من
 وارث وتعمل كما مر في شرح في مسيلة الخارج فقال

ومن صالح من الورثة والقدر ما على شيء معلوم منها **طرح** اي طرح
 سهمه من التصحيح وجعل كانه استوفى نصيبه **ثم** **فتن**
 الباقي من التصحيح والديون على سهام من بقي منهم فتصح منه
 كزوج وام وعمه فصالح الزوج على ما في ذمته من المهر وخرج
 من بين الورثة فاطرح سهامه من التصحيح وهي ثلاثة واقسم
 باقى التركة على ما عدا المهر بين الام والعم اثلاثا بقدر
 سهامهما من التصحيح قبل التخرج وحينئذ يكون سهم
 الام وسهم للعم ولا يجوز ان يجعل الزوج كان لم يكن ليلا
 منقلب فترضى الام من ثلث الاصل المال الى ثلث الباقي
 لانه حينئذ يكون للام سهم وللعمة سهمان وهو خلاف
 الاجماع قاله السيد وعنده قلت وهذا هو الصواب
 وقد غلط في قسمة هذه المسئلة صاحب المختار وصاحب
 مجمع البحرين وعندهما على ما عدى من الشئ فانها قسمان
 الباقي للام سهم وللعمة سهمان وقد علمت انه خلاف الاجماع
 وقال العلامة **العلامة** خطب الدين محمد بن سلطان في شرحه
 لكترو قوله فاجعله كان لم يكن فيه نظرم ذكره نحو ما ذكر
 قد بر قال **مولفه** العبد الفقير العاجز الحقير
 محمد علاء الدين بن الشيخ علي الحلي الحنفى العباسي الامام
 جامع بني امية بدمشق المحمدية قد فرغت من تأليفه اواخر
 شهر محرم الحرام سنة احدى وسبعين والى من هجرته
 على صاحبها افضل الصلاة والسلام وقد بالغت
 في تلخيصه وتخريصه وتنقيحه وتبقيت الممر رحمة الله
 في تقييده لمواضع كثيرة من صنعه ونصيحته ونهيمت

عليها

عليها غالباً وعلى مواضع سهولاً وبالجمل فاللامنة من هذا
 الخط امر بعد على الشر فستؤا الله على ستر وغفران غفر
 وان تجد عيباً فسد الحلالا . حل من لا فيه عيب وعلا .
 كف — لا وقديسنته وفي قلبي من نار البعاد على البلاد
 والاولاد والاحوات . والاحفاد . ما يفتت الماكباد . فرم
 الله التفتت راي حيث اعتذر واجاد .
 . يوماء جردا و يوماء بالعقيق . وبالعزيز يوماء بالمليصا
 لكن الحمد لله او لا اخر اظا هرا و باطفا فلقد من بايتنا
 ثبته نجاه وجه صاحب الرسالة والقدر المنيف ونجته
 نجاه قبر صاحب هذا المقن الشريف فلهله علاقة القبول
 والتشريف .
 . فاستحي ان كنت ربي قلته . وان كان كل الناس روم عنجد
 . فتقبلني مع ماتن واساتد . وتخرنا بجمع المصطفى احمد الجيد
 . واخواننا المسدي لنا الخزيما . ووالدنا داع لنا طالب الدرد
 . وكان القراع من تليفه يوم الرابع
 . المبارك ثالث شهر محرم الحرام
 . سنة احدى وخمسين ومائة
 . والى من المحرم النبوة
 . على صاحبها افضل
 . الصلاة والسلام
 . امين
 . م